مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق

فرزاد رمزاني بونيش

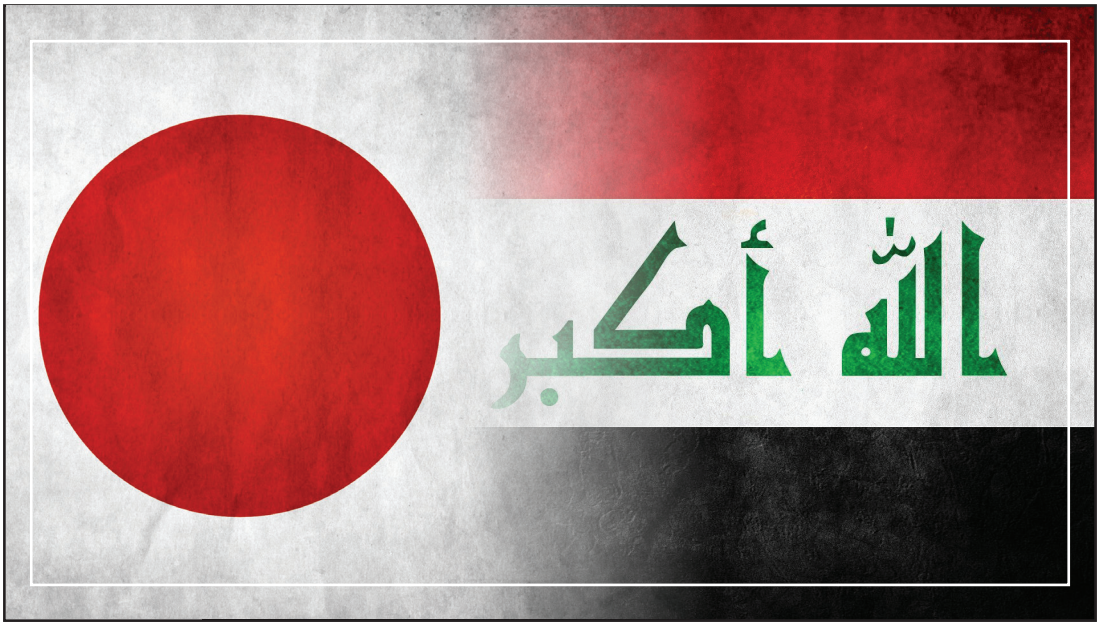

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق

فرزاد رمزاني بونيش *

تاريخ العلاقة

سرعان ما حوَّلتِ اليابان تركيزها على الشرق الأوسط. ربَّما زار أول مسؤول ياباني العراق في عام 1880[1]. لكن كانت بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1939[2]، التي فيه افتتحت اليابان سفارتها في بغداد. كان تبادل السفراء بين البلدين في كانون الثاني (يناير) 1960، وازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عقد السبعينيات من القرن الماضي، ومكانة اليابان كثاني أكبر مُصدِّر للعراق جزءاً من العلاقات السابقة.

تدهورتِ العلاقات السياسية بين طوكيو وبغداد إبَّان حرب 1991 تدهوراً كبيراً. أُفْرِجَ عن (213) رهينة يابانية عبر قنوات مختلفة عقب جهود اليابان من أجل حريتهم[3]. غزا العراقُ الكويتَ في أغسطس 1990، وقدَّمت الحكومة اليابانية (13) مليار دولار[4] كمساعدات لمواجهة بغداد.

بعد ذلك، وصفت اليابان «صدَّام» بأنَّه «منتهك للنظام الدولي»، وادَّعى العراق أنَّ اليابان «معادية له». أصبحتِ اليابان[5] في آذار (مارس) 1998 أول دولة تدعم عملية ثعلب الصحراء.

في الواقع، تراجع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين طوكيو وبغداد من نهاية حرب 1991 إلى حرب العراق في 2003. ومع متغيرات مثل تعاون اليابان مع خطة وضع العراق تحت العقوبات ومشاركتها في حرب 2003 ضد العراق، ساءت العلاقات بين الجانبين. أعلنت الولايات المتحدة –التي شنَّت حرباً على العراق في 20 آذار (مارس) 2003– دعمها لليابان.

1.https://www.newsweekjapan.jp/hosaka/2019/09/post-31.php
2.https://tinyurl.com/yy28uhkg
3. https://www.nhk.or.jp/politics/articles/feature/74285.html
4 .https://www.nippon.com/ja/features/c00202/
5.https://www.worldsecuritynetwork.com/Iraq-Japan-United-States-Other/Azad-Shirzad-2/Japans-Gulf-Policy-and-Response-to-the-Iraq-War

*كاتب وباحث أقدم، ومحلِّل مهتم بشؤون الشرق الأوسط، وجنوب آسيا. كتب مقالات بحثية، وتحليلات قصيرة، ومقالات صحفية باللغتين الفارسية والإنجليزية لمراكز مختلفة.

الأبعاد السياسية والجيوسياسية لتركيز السياسة الخارجية اليابانية على العراق

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحينما كان النظام الدولي يحكم بهيكل ثنائي القطب، كانت السياسة الخارجية لليابان عملياً مجرَّد تابع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. اتبعت الحكومة اليابانية فكرة التدويل كمبدأ أساسي في سياستها الخارجية في الثمانينيات[6].

إنَّ أهداف هذه السياسة الخارجية في الدستور الياباني وأولوياتها [7] مذكورة بصورة عامة في أحكام المواد (7، و9، و41، و72، و73، و98). نأتِ السياسة الخارجية اليابانية بنفسها إلى حدٍّ ما عن الامتثال الكامل لسياسة الولايات المتحدة الخارجية[8]، في السنوات التي أعقبت الغزو العسكري الأمريكي للعراق. كما أنَّ القضايا السياسية والأمنية وجدت مكاناً جديداً بعد التسعينيات.

ومع ذلك، فإنَّ السياسة الأمنية لليابان في الشرق الأوسط تتأثَّر إلى حدٍّ كبير بمتغيرات مثل تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتوريد الوقود الأحفوري، وسياستها الخارجية الساعية لتحقيق السلام وسياسة مكافحة الإرهاب.

روَّجت طوكيو «للدبلوماسية مع الحزم»[9]، في الوثائق السياسة الخارجية اليابانية الأخيرة، من أجل خلق بيئة دولية مؤاتية، ومنع ظهور التهديدات في المستقبل.

في هذا الصدد، إنَّ للمجالات السبعة التالية في السياسة الخارجية اليابانية الأولوية في الحفاظ على المصالح الوطنية لليابان وتعزيزها (بما في ذلك الشرق الأوسط والعراق):

1. تعزيز التحالف الياباني الأمريكي، وهو حجر الزاوية في السياسة الخارجية اليابانية وأمنها.

---

6. كاواشيما، يوتاكا(2005)، السياسة الخارجية اليابانية عند مفترق الطرق، التحديات، وخيارات القرن الحادي والعشرين، مطبعة معهد بروكينغز. ص15

7.https://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/constitution_e.html

8. دريفت، راينهارد (1996)، السياسة الخارجية لليابان في التسعينيات، من القوة الاقتصادية العظمى إلى أية قوة؟، المملكة المتحدة: بالجريف ماكميلان. ص 87

9. https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000550186.pdf

2. تعزيز «حرية منطقة المحيطين الهندي والهادئ (FOIP) وانفتاحها».
3. الدبلوماسية مع الدول المجاورة مثل الصين وجمهورية كوريا وروسيا.
4. معالجة القضايا العالقة ذات الاهتمام فيما يتعلق بكوريا الشمالية.
5. معالجة الوضع في الشرق الأوسط.
6. قيادة الجهود الدولية لوضع قواعد جديدة.
7. مواجهة التحديات العالمية[10].

ستواصل اليابان –أيضاً– جهودها؛ لتعزيز المصالح الوطنية والمساهمة في سلام البلاد وازدهارها، مع تعزيز جهاز تنفيذ السياسة الخارجية، وتعزيز مهامها في الخارج، من الناحيتين الكمية والنوعية.

تحدَّث رئيس الوزراء الياباني الحالي (فوميو كيشيدا) عن محاربة «كورونا»، وإصلاح الاقتصاد المتضرر وتقويته، ومحاولة مراجعة الدستور[11] (خصوصاً قوات الدفاع الذاتي اليابانية، والرغبة في تقوية الجيش) كأهم أولويات حكومته، إذ ينظر إلى ما وراء الحدود. في حين تحمي اليابان مصالحها، إلا أنَّها تسعى إلى زيادة حضورها العالمي.

مع أنَّ التحالف بين اليابان والولايات المتحدة هو حجر الزاوية للدبلوماسية اليابانية والأمن في الشرق الأوسط، إلا أنَّ اليابان تواصل جهودها الوطنية والنشطة في المنطقة. ستجري سفن قوات الدفاع الذاتي وطائراته أنشطةَ جمع البيانات في مياه الشرق الأوسط؛ لضمان سلامة السفن المرتبطة باليابان ابتداءً من عام 2020. وبعبارة أخرى، الشرق الأوسط أقرب جغرافياً من الغرب[12]. حتى مع تضاؤل دور الولايات المتحدة في المنطقة، أصبح الشرق الأوسط الآن منطقة بالغة الأهمية لليابان.

10.https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2021/en_html/chapter1/c010002.html
11 .http://japanstudies.ir/post/5214/
12.https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2021/en_html/chapter1/c010002.html

ليستِ اليابان عضواً في الناتو، ولا عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولكن مع إنشاء مجلس الأمن القومي (NSC)، واعتماد إستراتيجية الأمن القومي (NSS)، والمبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني (NDPG)[13]، وارتفاع مؤيدي القدرات الدفاعية لليابان في استطلاعات الرأي، وأنصار الحزب الحاكم في اليابان[14]. يبدو أنَّ اليابان تعمل وتتولَّى مزيداً من المسؤوليات والأدوار في الشرق الأوسط.

كان الاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة في عام 2004، وافتتاح السفارة في عام 2004، والبيانات المشتركة في يناير 2009، و(الشراكة الشاملة) في نوفمبر 2011، و»بيان مشترك لرئيس الوزراء (شراكة شاملة) يناير 2017، و(تعزيز العلاقات الثنائية) وافتتاح قنصلية في أربيل عام 2017[15] –في مجال العلاقات الدبلوماسية– جزءاً مهماً من تركيز اليابان على العراق على مدى العقدين الماضيين. ويأتي تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين فللعراق سفارة في طوكيو ولدى اليابان سفارة في بغداد وقنصلية في أربيل.

وبعد عملية تسهيل التأشيرة اليابانية للعراقيين من دون الحاجة إلى دول الجوار[16]، تواجه طلب بغداد بشأن اللجنة العراقية اليابانية المشتركة للاجتماع وتسهيل إصدار التأشيرات لزيارة اليابان. تعتزم طوكيو زيادة زيارات كبار الممثلين اليابانيين إلى العراق بعد 15 عاماً[17]، والاحتفال بالذكرى الثمانين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق في عام 2019[18].

أكَّد مسؤولونَ يابانيُّونَ –في السنوات الأخيرة في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب في بيان صحفي مشترك وزيارات رسمية– مخاوفَ بشأن الجماعات الإرهابية وخلايا (داعش)، وجهود مكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار[19] في المناطق المحرَّرة من العراق. كما تدعم طوكيو تعظيم المشاركة المدنية في التنسيق مع العراق، واستعادة السلام والاستقرار في العراق، ودعم جهود العراق

13. https://www.mofa.go.jp/policy/security/index.html
14.https://www.yomiuri.co.jp/column/opinionpoll/20220408-OYT8T50010/
15 .https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/data.html
16. https://tinyurl.com/y57vhsnf
17.https://www.japantimes.co.jp/news/2021/08/21/national/politics-diplomacy/motegi-iraq-visit/
18 .https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itpr_en/00_000179.html
19 .https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_en/index.html

للحد من الأسلحة، والإصلاحات الأمنية والتدريب المهني، ومنع تجدُّد العنف في العراق[20]. فضلًا عمَّا سبق، ومع ترحيب[21] طوكيو السابق بتشكيل حكومة من قبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لزيادة تعزيز العلاقات الثنائية، إلا أنَّها تأمل في تشكيل حكومة عراقية جديدة[22].

حاولت اليابان معاملة الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط بطريقة لا يعدُّها أياً منهم بأنَّ اليابان عدو لها. لذا، فإنَّ الحفاظ على التوازن بين إيران والسعودية، وإيران والولايات المتحدة، نُظِرَ فيه أيضاً في مسائل العلاقات مع العراق.

الأبعاد الاقتصادية والثقافية لاهتمام اليابان بالعراق

لعبت السياسة الخارجية لليابان دوراً لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية، والمساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي، والتوقعات الموجهة للتصدير، والعلاقات مع البلدان (كاقتصاد مكمِّل للاقتصاد الياباني). تستورد اليابان ما يقرب من (90%) من نفطها الخام من الشرق الأوسط، ويُعدُّ تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أمراً بالغ الأهمية لسلام اليابان وازدهارها، وللحفاظ على علاقات جيدة مع دول المنطقة وتطويرها.

سعتِ اليابان في السنوات الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط في مجموعة واسعة من المجالات، مثل الاقتصاد[23]. كما تتبع اليابان الجوانب الثلاثة التالية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع العراق:

1. وضع القواعد لدعم الأنظمة الاقتصادية العالمية الحرة والمفتوحة عن طريق الترويج للاتفاقيات الاقتصادية المختلفة.

2. دعم توسع الأعمال الخارجية للشركات اليابانية عن طريق تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

20. https://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001991.html
21. https://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_002805.html
22. https://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_003048.html
23. الكتاب الأزرق الدبلوماسي، وزارة الخارجية اليابانية، الرابط:
https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2021/en_html/chapter2/c020701.html

3. تعزيز دبلوماسية الموارد إلى جانب السياحة الوافدة إلى اليابان[24].

مع أنَّه في ديسمبر 2003، أرسلت اليابان[25] (600) فقط من قوات الدفاع الذاتي البرية (GSDF) إلى مدينة السماوة جنوب العراق؛ إلَّا أنَّها في المجال الاقتصادي، كانت ثاني أكبر[26] مانح بعد الولايات المتحدة في مؤتمر مدريد في أكتوبر 2003.

بلغ إجمالي المساعدات اليابانية للعراق من 2003 إلى 2018 أكثر من (15) مليار دولار، فضلاً عن منحٍ مختلفةٍ أخرى[27]. كان (1.5) مليار دولار من المنح لدعم البنية التحتية[28]، والمساعدة في استقرارٍ الاقتصاد العراقي، واتفاق لخفض حوالي (6.7) مليار دولار من الديون العراقية[29]، وإقراض مليارات الدولارات لعشرات المشاريع في قطاعات مثل: تأسيس الاقتصاد العراقي[30]، والمساعدة في إعادة بناء المناطق المحرَّرة من (داعش)، وعودة اللاجئين[31]... إلخ. كانت هذه المنح جزءاً من نهج اليابان الاقتصادي للعراق منذ ما يقرب من عقدين. فضلاً عن الأمن، تعدُّ اليابان أنَّه من المهم مساعدة العراق على تحقيق الإصلاح الاقتصادي، والقضاء على الفساد[32]، وجذب الاستثمار الخاص؛ إذ إنَّ استقرار سوق الطاقة، بما في ذلك سوق النفط الخام، مهم جداً لليابان؛ إذ أولت القروض الحكومة اليابانية اهتماماً خاصاً لصناعة النفط العراقية[33]، والبنية التحتية للمواصلات. ضاعفت أزمة الطاقة الناتجة عن حرب أوكرانيا أيضاً من أهمية تنويع موارد الطاقة[34]؛ لضمان أمن الطاقة في اليابان. لذا، ستواصل اليابان تشجيع إنتاج النفط الخام[35]، والمساعدة في توفير مصادر الطاقة المستدامة عن طريق تشجيع الدول المنتجة للنفط مثل العراق.

24. https://www.mofa.go.jp/policy/economy/index.html
25 .https://www.mofa.go.jp/mofaj/area/iraq/g_forum_0501.html
26 .https://www.iasj.net/iasj/download/0223f97f96133130
27. https://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/oda/data/chiiki/iraq/pdfs/tenbo.pdf
28. https://www.mofa.go.jp/mofaj/area/iraq/saiken.html
29 .https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/data.html
30. https://tinyurl.com/y6dxwyph
31.https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2021/en_html/chapter2/c020702.html
32 .https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000334102.pdf
33. https://apjjf.org/-Michael-Penn/2570/article.html
34 .https://www.mofa.go.jp/ecm/rs/page22e_000979.html
35 .https://www.mofa.go.jp/press/release/press1e_000268.html

في بُعد آخر، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، فضلاً عن انخفاض عدد اليابانيين، إلَّا أنَّه في المقابل أنَّ جارتها الصين متجهة بثبات نحو «بناء العالم الصيني»[36]. لذا، يبدو أنَّ طوكيو آخذة بنظر الاعتبار الإستراتيجيات ذات الطبقات المتعدِّدة؛ عن طريق تحديد المصالح الوطنية لليابان للتنافس مع جهات فاعلة مثل الصين في الشرق الأوسط والعراق. وفي هذا الصدد، ضاعف مشروع الصين الذي تبلغ تكلفته مليار دولار في إقليم كردستان العراق[37] واتفاق بغداد مع بكين حافزَ اليابان؛ لتكون أكثر وجوداً في العراق.

في الواقع، تلعب الاتفاقيات التجارة الثنائية السابقة، واتفاقيات التشجيع، ودعم الاستثمار والقروض، وتبادل الأوراق النقدية في مختلف المجالات، فضلاً عن الزيارات الثنائية التي قام بها مسؤولون ووزراء (الخارجية، والاقتصاد، والتجارة، ووزير البترول، والمستشار الخاص، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء) من دول أخرى دوراً في تطوير العلاقات الاقتصادية.

ومع ذلك، فإنَّ حجم العلاقات الاقتصادية الثنائية أصغر بكثير من السياقات والفرص القائمة. صدَّر العراق (159) مليون دولار إلى اليابان في عام 2020، ومن المنتجات الرئيسة التي صدَّرها العراق إلى اليابان هي النفط الخام والنفط المكرَّر. من ناحية أخرى، صدَّرت اليابان في عام 2020 بضائع بقيمة (363) مليون دولار إلى العراق. وكانت أهم المنتجات التي صدَّرتها اليابان إلى العراق هي السيارات، وأنابيب الحديد، والدراجات النارية. على مدى السنوات (23) الماضية، زادت الصادرات اليابانية إلى العراق؛ إذ بلغت (424) مليون دولار[38] عام 2021[39].

من ناحية أخرى، تُولِي وزارة الخارجية اليابانية أهميةً لأنشطة التعريف بالثقافة اليابانية، وتبادل تعليم اللغة اليابانية وترويجها، والتفاعل مع صانعي السياسات، وقادة الفكر[40]، والخبراء ذوي الصلة والسكان المحليين، وتقوية دبلوماسيتها العامة في العراق.

36 .https://webronza.asahi.com/politics/articles/2021092900003.html
37.https://www.newsweekjapan.jp/worldvoice/makino/2021/06/post-10.php
38.https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irq/partner/jpn?redirect=true
39 .https://tradingeconomics.com/japan/exports/iraq
40. https://www.mofa.go.jp/policy/culture/public_diplomacy.html

التحديات والفرص لتوسيع العلاقات

مع أنَّ العراق بلد معروف، وسوق للشركات اليابانية؛ إلا أنَّه لم يكن الشريك الرئيس لليابان في العقود القليلة الماضية. لم يُنفَّذ مشروع الشراكة الإستراتيجية بين العراق واليابان منذ كانون الثاني (يناير) 2009[41] (في اجتماع بين رئيسي الوزراء الياباني والعراقي).

سبق أنْ أكَّد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أنَّ العراق منفتحٌ على الاستثمار الياباني[42]. لكنَّ الوضع الداخلي العراقي والتوترات السياسية الشديدة، وتعقيد الوضع الأمني، وافتقار طوكيو إلى الجدية في توسيع العلاقات الإستراتيجية، وافتقار العراق إلى رؤية سياسية خارجية قوية لليابان، ساهمت هذه العوامل مساهمةً كبيرة في إضعاف العلاقات السياسية والإستراتيجية الثنائية.

فضلاً عمَّا سبق، فإنَّ البيروقراطية العراقية، وسوء التنسيق بين الوزارات العراقية، وانعدام الشفافية في مختلف أنحاء العراق، وعدم وجود قطاع خاص عراقي مناسب، ونقص البنية التحتية لجذب المستثمرين ...إلخ، هي عقبات كلَّها أمام توسُّع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. كما أنَّ تقييد اليابان لسفر المواطنين اليابانيين إلى العراق، واحتمال شن هجوم على المصالح اليابانية في العراق، مثل: «اغتيال دبلوماسيين يابانيين في العراق عام 2004»، وانعدام الشفافية في قوانين النفط والاستثمار الأجنبي في العراق، والتهديد من قبل بعض القبائل، هي من بين العراقيل أمام تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

ومع ذلك، تظهر فرص جديدة، ومهمة على ما يبدو للتعاون في مجال الطاقة بين اليابان والعراق، وضمان إمدادات مستمرة، وغير منقطعة من النفط في ظل الأزمة الأوكرانية. فمن ناحية، قامت اليابان بتعليم القدرات المالية والبشرية والتكنولوجيا المتقدمة وتطويرها –التي تمكنها من إقامة شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع العراق–. كما يمكن للعراق الاستفادة من دعم اليابان؛ لمصالحه الحيوية في الهياكل الدولية والإقليمية، وتعزيز توازنه الإقليمي والدولي، وإقامة علاقات إستراتيجية مع الدول الكبرى في العالم.

41. https://apjjf.org/-Michael-Penn/2570/article.html
42.https://tinyurl.com/y4orc8g3

فضلاً عن المتغيرات، مثل: غياب الاختلافات التاريخية، أو العداء، وغياب الماضي الاستعماري، وغياب الحواجز النفسية والعقدة السياسية، ووجود سوق مستهلِكة، واحتياطيات طاقة عراقية كبيرة، وبرنامج العراق المتزايد لإنتاج النفط، وعديد من آبار النفط غير المكتشفة، وتفعيل الاتفاقيات، إذ يمكن أن تكون سياقات مهمة للمساعدة في توسيع العلاقات في المستقبل.